

55 matches from 27 sources, of which 27 are online sources.

PlagLevel: **17.5%**

- ✓ [0] (7 matches, **8.1%**) from site.iugaza.edu.ps/slemanhm/files/2010/0...1 ريووي-الإسلامي.docx
- ✓ [1] (4 matches, **9.2%**) from site.iugaza.edu.ps/mdaff/files/2010/02/mahQotb.doc
- ✓ [2] (4 matches, **9.2%**) from www.alhiwartoday.net/node/9326
- ✓ [3] (4 matches, **2.6%**) from uqu.edu.sa/page/ar/67820
- ✓ [4] (4 matches, **1.7%**) from vb.vip600.com/showthread.php?t=501278
- ✓ [5] (2 matches, **3.3%**) from marocprofesseur.blogspot.com/2014_03_24_archive.html
- ✓ [6] (2 matches, **3.4%**) from snetadla.blogspot.ae/2014/03/blog-post_1137.html
- ✓ [7] (2 matches, **3.4%**) from untmsafi.blogspot.ae/2014_02_25_archive.html
- ✓ [8] (2 matches, **3.4%**) from marocprofesseur.blogspot.com/2014/03/blog-post_4451.html
- ✓ [9] (2 matches, **2.4%**) from www.albayan.co.uk/text.aspx?id=2196
- ✓ [10] (2 matches, **2.4%**) from www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=2196
- ✓ [11] (2 matches, **0.8%**) from https://www.massira.jo/content/اسلامي...9...ا
- ✓ [12] (2 matches, **1.1%**) from www.tarbawiyat.net/news7534.html
- ✓ [13] (2 matches, **0.9%**) from islamselect.net/mat/97530
- ✓ [14] (2 matches, **0.9%**) from untmsafi.blogspot.com/2014_02_25_archive.html
- ✓ [15] (1 matches, **0.6%**) from www.forum.univbiskra.net/index.php?topic=14892.0
- ✓ [16] (1 matches, **0.5%**) from 30dz.justgoo.com/t483-topic
- ✓ [17] (1 matches, **0.5%**) from faculty.ksu.edu.sa/ELADLY/DocLib1/الموضوع الثالث/101 محاضرات.docx
- ✓ [18] (1 matches, **0.5%**) from www.cksu.com/vb/showthread.php?t=322309
- ✓ [19] (1 matches, **0.6%**) from politics-ar.com/ar2/?p=3075
- ✓ [20] (1 matches, **0.5%**) from vb.arabsgate.com/showthread.php?t=554767
- ✓ [21] (1 matches, **0.5%**) from www.yemen-nic.info/contents/studies/detail.php?ID=2894
- ✓ [22] (1 matches, **0.4%**) from www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3075.html
- ✓ [23] (1 matches, **0.2%**) from www.politics-dz.com/threads/alfkr-alsiasi-alslami.2845/
- ✓ [24] (1 matches, **0.3%**) from www.ta3lime.com/showthread.php?t=15018
- ✓ [25] (1 matches, **0.4%**) from www.yuniv.net/img/file/books/law/116.DOC
- ✓ [26] (1 matches, **0.5%**) from www.startimes.com/f.aspx?t=32566104

Settings

Data policy: *Compare with web sources, Check against my documents*

Sensitivity: *Medium*

Bibliography: *Consider text*

Citation detection: *Highlighting only*

Whitelist: --

Analyzed document

المطلب الأول: نشأة الفكر التربوي السياسي وتطوره

التربية عملية اجتماعية، تعكس طبيعة المجتمع وآماله وطموحاته، وهي جزء من نظام اجتماعي أكبر، تؤثر وتتأثر به في علاقة

[0] [11] [10]. [تفاعلية مستمرة، حفاظاً على كيانه واستمراره.

ولهذا تعد التربية مرآة المجتمع تكشف عن خصوصياته وتنعكس من على سطحها سماته التي تميزه عن غيره من المجتمعات

[0]. [11] لهذا حظيت التربية باهتمام الدول مادياً ومعنوياً فوضعت في سلم أولويات الدولة.

ويمثل الفكر التربوي الإطار النظري والفكري لما يحتاجه الإنسان في بناء أنظمتهم التربوية وأبجديات العملية التعليمية

التعلمية، ووضع أسسها وقواعدها، وبحث طبيعة العلاقة بين العالم والمتعلم، وأهم ميادين العملية التربوية، وذلك بغية الوصول إلى مستوى حضاري راقٍ وتحقيق حضارة مزدهرة خاصة في ظل هذا التراكم المعرفي الهائل من آلاف السنين حتى يومنا هذا

[1].0]

ويرتبط نمو الفكر التربوي بمدى تقدم الأمة حضارياً، فالحضارة تمثل البيئة الصالحة لإنبات الفكر التربوي، وهو أداتها ووسيلتها في تخليد ذاتها وضمان تناقلها وانسيابها عبر الأجيال، وهو في المقابل روحها التي تسري في بنائها وبغذيتها بشتى أسباب النمو **والازدهار وصولاً بها إلى القمة، وهذه سمة بارزة في كل الحضارات القديمة والحديثة.** [0]

وعلى ضوء ذلك نشأ الفكر السياسي لكل مجتمع، وتطور من خلال آراء وتصورات مفكري تلك المجتمعات من خلال ممارسات نظام الحكم، وقد أدى اختلاف تصورات ورؤى مفكري السياسة في كل مجتمع إلى اختلاف تلك الأفكار من مجتمع لآخر، وسوف تعرض الدراسة عرضاً مجملًا لنشأة الفكر السياسي وتطوره عبر العصور

فانحصرت السياسية في مصر الفرعونية في يد الملك، وركزوا على مفهوم الطاعة والتقديس والإخلاص للآلهة (1). وبذلك أصبح الفرد مسلوب الحق في تقرير سلوكه السياسي، فحقه تابع لحق الآلهة

وفي اليمن عرفت الدولة المعينية السياسية بكل معانيها، وكان النظام فيها ملكياً وراثياً، ولكن السلطة كانت مقيدة بوجود مجلس استشاري يحيط بالملك، وفي دولة قتيان التي كان ملوكها كهنة في بداية الأمر، ويجمعون بين السلطتين الدينية والسياسية، ثم انصرفوا إلى الممارسات السياسية فقط، ولم تكن سلطاتهم مطلقة، فقد كان التنظيم السياسي متقدماً وكان الحكام والشيوخ يعينون من قبل الملك لإدارة شؤون كافة المناطق، ومنح السكان حق المناقشة والنظر في شؤونهم الخاصة في كل مدينة أو قرية أو قبيلة، وكان النظام الملكي سائداً في الدولة السبئية، وفصلت بين السلطة الدينية والسبئية فيما بعد (2). (لتمارس السلطة السياسية فقط 2)

ومارست الصين السياسية وفقاً لتعاليم "كونفوشيوس" التي أرست تقاليد سياسية رشيدة في الحكم مؤكداً على فضيلة الإقناع والحوار بالدرجة الأولى ورفض الحكم المطلق، وأعطى الفرد قيمة اجتماعية غير قائمة على الفئوية، وتبعه "منشيوس" الذي أكد على سعادة ورفاهية الإنسان المادية وتعليمه وأخلاقيات الأسرة والمجتمع، وكان كونفوشيوس ومنشيوس ضد الاستبداد، (ومع حق الثورة على الحاكم المستبد، والتأكيد على احترام الملوك لحقوق الأفراد (3)

بينما قدمت الحضارة الهندية فكراً سياسياً متقدماً في العقد الاجتماعي استند إلى اعتبار حالة الطبيعة السابقة له حالة صراع أدت إلى ظهور السلطة السياسية في عقد ثنائي بين الشعب والحاكم، يلتزم فيه الحاكم بحماية الشعب والنظم الاجتماعي مقابل فرض ضرائب عليهم، فأصبحت السلطة مقدسة مستمدة من الإله الأعظم، وضرورة طاعتها، ولكن السياسي الهندي لم (يفعل عن الحاكم الشرير ونصحه ومقاومة الطاغية وخلعه وقتله (1).

فيما اهتمت اليونان بتنشئة الحكام باعتبارها محور الحياة السياسية وغايتها في نفس الوقت كما فعل أفلاطون (2). [20] [21] [26] وقسم أفلاطون المجتمع في الدولة إلى عدة طبقات، وأشهر كتبه التي وضع فيها خلاصة فلسفته في الحكم والسياسة كتاب الجمهورية، حيث يرى بان الحاكم المثالي هو الفيلسوف الذي يتمتع بالمعرفة التي هي أساس الفضيلة، ويرى ضرورة أن يقتصر الحكم على العلماء والفلاسفة الذين هم النخبة التي تتمتع بالمعرفة والفضيلة، وما على بقية أفراد الشعب إلا السمع والطاعة فقط؛ لأن الحاكم هو المثل الأعلى لهم وعليهم الاقتداء به وشدد أرسطو على ضرورة الحكم بالقوانين والابتعاد عن شريعة الغابة، لأن سيادة القانون هي علامة الدولة الصالحة، ولذلك فإن أرسطو يفضل الحكومة الدستورية ويعتبرها أفضل

[الحكومات (3). [19] [22]

وفي العصور الوسطى ورث الرومان كثيراً من المفاهيم السياسية اليونانية واطافوا إليها، ولكنهم كانوا عمليين في السياسة أكثر مما كانوا نظريين، فقد أقاموا دولة كبيرة وإمبراطورية بدلاً من دولة المدينة، والتي ضمت شعوباً عديدة، وفرضت عليها ما يسمى "بالسلام العالمي"، وشرعت قانون الشعوب أو قانون الغرباء والتي تنظم سلوك الأفراد وتصرفاتهم في الدولة، (وعرفت الحصانة الدبلوماسية للمبعوثين، وأنواع المعاهدات، وميزت بين الحرب العادلة وغير العادلة) (4)

وعرف الرومان العصر الملكي، فكانت السلطة بيد الملك ومجلس الشيوخ ومجلس الشعب، ولكن الاستبداد حدا بهم على إقامة نظام الجمهورية، حيث كان مجلس الشعب ينتخب حاكمين لهما سلطات مقيدة، وكانت السلطة الدينية بيد الكهنة، وفي العهد الإمبراطوري تركزت معظم السلطات بيد الإمبراطور رغم وجود مجلسي الشيوخ والشعب، وقد انقسمت الإمبراطورية إلى دولتين هي الغربية في روما والتي سقطت عام 476م، والإمبراطورية البيزنطية الشرقية في القسطنطينية التي بقيت (حتى عام 1453م، وسقطت على يد السلطان محمد الفاتح العثماني (1).

ومن أهم رواد الفكر السياسي الروماني شيشرون الذي ألف كتاب "الجمهوري"، وكتاب "القوانين"، وقد أكد على النشأة الطبيعية للدولة نتيجة لرغبة الإنسان الاجتماعية، وأهم فكرة سياسية جديدة للرومان هي فكرة السيادة والسلطة الآمرة غير المحدودة، فأصبحت الدولة مصدر جميع الحقوق القانونية، والسلطة العليا للشعب، وأصبح الإمبراطور وكيل الشعب يستمد (سلطته منه (2).

ومنهم بوليب الذي ألف كتاب "تاريخ العالم" إذ يعتقد أن نجاح أو فشل الدول مرتبط بنظامها السياسي الذي يمكن تفسيره تاريخياً، وأوماً إلى النظام المختلط هو أفضلها، وأمن بوجود دورة تاريخية للنظم السياسية تبدأ من ولادتها إلى قوتها وتدهورها، (وأن نجاح وتقدم روما كان بسبب دستورها، ووصف ديمقراطية أثينا بالسفينة بدون ربان حيث الديمقراطية لا حدود لها (3)

فيما آمنت الديانة المسيحية بالمساواة بين البشر، وخضوع العالم كله لقانون واحد وهو القانون الإلهي، وأكدت على الطاعة التي يقول عنها الرسول بولس " **فلتخضع كل نفس للسلطات العليا، فما السلطات إلا الله، والسلطات القائمة في الأرض إنما هي من أمره، فمن يعص السلطات الشرعية إنما يعص الرب، ومن يعصها حلت عليه اللعنة (1)**، وطاعة الحاكم القائم من قول المسيح: [25] "أعط ما لقيصر لقيصر وما لله لله، ولذلك فغن الطاعة والولاء تكونان للسلطة الدينية وتعاليمها المتمثلة (بالكنيسة، والسلطة الزمنية المتمثلة بالملوك" (2)

وقد رفض "مارسيل ذي بادو، خضوع السلطة الزمنية للسلطة الدينية؛ لأن السلطة البابوية كانت سبباً في انهيار الإمبراطورية الرومانية وانقسامها إلى شرقية وغربية، ولذلك بالقضاء على الاستبداد البابوي، وتقييد سلطة الكنيسة وإخضاعها لسلطة (الدولة (3)

وفي عصر النهضة ظهر ميكا فيلي في إيطاليا داعياً للوحدة الإيطالية والتخلص من نفوذ الدول المجاورة والكنيسة، وبحث في وسائل قوة الدولة، وكان يرى ضرورة الفصل بين الأخلاق والكنيسة، وبين الدين والسياسة، رغم أنه امتدح الأخلاق وأهمية التدين، إلا أنه اعتبر أن توحيد إيطاليا في دولة واحدة يتطلب اتباع كل الوسائل الممكنة والتضحية بغيرها، ومن هنا قال: "الغاية تبرر الوسيلة"، وكان يعتقد أن طبيعة البشر هي طبيعة أنانية، والتي تبدو واضحة في رغبة الفرد لتأمين حياته وممتلكاته، ورغبة الحكام في زيادة قوتهم وسلطانهم، ومن هنا أيضاً برز نشأة الدولة بعجز الفرد عن حماية نفسه، وحاجته إلى الدولة التي لا بد من قوانين وقوة إلزامية لردع المخالفين ومنع الفوضى.

ورغم إيمانه بالديمقراطية فقد كان واقعياً في تشخيصه لحالة إيطاليا المجزأة والضعيفة، لذلك دعا إلى الحكم المستبد للقضاء على الفساد، وتوحيد البلاد، وإقامة حكم شعبي، وتشريع القوانين، التي تولد أخلاق الشعب وفضائله، وإلى إقامة جيوش وطنية لحماية الوطن من العدوان الخارجي وعدم الاعتماد على المرتزقة بسبب عدم إخلاصهم، ودعا إلى تعميم الخدمة العسكرية الإلزامية لجميع المواطنين وقال: "إن واجب المرء نحو وطنه فوق جميع الواجبات في الحياة"، وقدم مجموعة نصائح للأمير من أجل استمرار حكمه، وطلب أن يكون مموهاً عظيماً، وأن يظهر من الصفات الخيرة حتى ولو لم يكن مؤمناً بها، ولذلك (تقترن مقترحاته بالخدع والازدواجية" (1)

ولقد ساهم ميكا فيلي في تطوير الظاهرة السياسية، وفي تحصيل المعرفة السياسية الواقعية معتمداً على التاريخ، وسعى لاكتشاف قوانين السياسة، واقترح أسلوباً جديداً في فهم كيفية سير المجتمعات السياسية من خلال المراقبة المطردة التي يكشفيها التاريخ، ويعتبر ميكا فيلي أيضاً أول من دعا إلى استقلالية علم السياسة عن العلوم الأخرى وفي هذه المرحلة ظهر الإصلاح الديني الذي قاده مارتن لوثر في ألمانيا ضد الكنيسة في روما، بسبب بيع صكوك الغفران للمسيحيين، فنأى بتنقية المسيحية من الانحرافات، ورأى أن السلطة ضرورة لردع المخالفين، وإن الله خلقها لصيانة الأمن وحفظ السلام لينعموا بالسعادة في الحياة الدنيوية والآخرة، وأكد على فكرة المساواة، ولكنه لم يؤمن بالديمقراطية، ودعا إلى تركيز السلطة في يد الحاكم، وإلى فصل الدين عن الدولة، وإلى خضوع رجال الدين للسلطة ومحاسبتهم على أعمالهم وودعا (إلى الطاعة وعدم مقاومة سلطة الحاكم إلا إذا أتى بسلك يخالف كلمة الله (2)

وجاء جون بودان (1530-1596) بنظرية السيادة، ونظرية الأسرة في تفسير نشأة الدولة، حيث تطورت الأسرة إلى قري ومدن ودولة وعرف السيادة بأنها السلطة المطلقة والدائمة على المواطنين، والأمير هو صاحب السلطة التي يباشرها مدى الحياة، وهوة يقع تحت التزام أخلاقي أمام الله والمجتمع، وليس له سلطة خرق أي من القانون الإلهي والطبيعي، وإذا اقترب ذلك أرتكب الخيانة العظمى في حق الله.

وأهتم بودان بالتفسير العلمي بالظواهر السياسية بدلا من الميتافيزيقية، وإلى إقامة نسق سياسي قائم على المعرفة العلمية ومبادئها كما دعا إلى أن تكون الوحدة الوطنية فوق جميع المذاهب الدينية والأحزاب السياسية، واهتم بفكرة التسامح الديني، وهو من القلائل الذين ميزوا بين الدولة الحكومة (السلطة)، ولم يجد ضرورة لتطابق شكل الدولة مع شكل الحكومة، وأشار إلى نظم الملكية والارستقراطية والديمقراطية وحيد النظام الملكي، وخضوعه للقانون، وكانت لأفكاره في السيادة أثراً على قيام الدولة الوطنية، كما آمن بنشؤ الدول ونموها وازدهارها وموتها متأثراً بنظرية ابن خلدون في ذلك، ولكنه منح السياسة (أهمية قانونية أكثر من غيرها (1)

وفي العصر الحديث ظهر العديد من المفكرين الإصلاحيين والثوريين منهم "منتسكيو" و"توماس هوبز" و"جون لوك" الذين جاءوا بفكرة "العقد الاجتماعي" في نشأة الدول حيث يهدف إلى وجود جماعة سياسية تحكم المجتمع وتنقله من الفوضى إلى التنظيم بموجب عقد بين الحاكم والمحكومين يتنازل فيه أفراد المجتمع عن بعض حقوقهم لحماية مصالح المجتمع، مقابل اكتساب حقوق وحريات جديدة بالتساوي بين أفراد المجتمع تناسب مع تنظيم المجتمع الجديد يستخدم الحاكم سلطته باسم الإدارة العامة لأفراد المجتمع ويخضع فيه الجميع حكماً ومحكاً رمين لسيادة القانون بغرض حفظ الأمن والاستقرار الاجتماعي (وحماية مصالح الفرد والمجتمع (2)

من أبرزهم "منتسكيو" مؤلف كتاب "روح القوانين، الذي أيد خضوع الملكية للقوانين منعاً لاستبدادها، ودعا إلى فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وميز بين علم السياسة والأخلاق واعتبر أنه لا يمكن لعلم السياسة أن يبني إلا على موضوعه التام، أي الاستقلال التام للسياسة، وقد حاول استخراج نظرية متماسكة ومتناسقة للواقع مبنية على استقرار الرقاع والأحداث واكتشاف القوانين النظرية التي تحكم الظواهر السياسية معتمداً على الملاحظة، واستعراض أشكال الدول

(الجمهورية والملكية والاستبدادية 1).

وجاء ترماس هوبز ليبرر السلطة المطلقة للملكية، لأنها تحمي الناس من الفوضى، وعارض إقحام الدين في السياسية، وأوجب خضوع الكنيسة للسلطة السياسية، بينها رفض جون لوك الحكم المطلق وأوجب الثورة عليه وأكد على حقوق الأفراد، ودعا إلى فصل السلطات، أما جان جاك روسو فقد دافع عن الحرية بقوله "يولد الإنسان حراً ولكنه مقيد الأغلال في كل مكان، (ودعا إلى حق الثورة ضد الحكم الاستبدادي وإقامة الديمقراطية 2).

وجاء جيرمي بنتام بنظرية المنفعة خلال القرن الثامن عشر، نابذاً مبدأ الحقوق الطبيعية لكونها مبهمة، ومنطلقاً من فكرة حق الإنسان في التمتع بالسعادة فقد وجد أن الألم والمنفعة هما اللذان يتحكمان في سلوك الإنسان، وإن المطلوب تجنب الألم والبحث عن السعادة، ومن هنا فإن الدولة جيب أن تسعى لتحقيق سعادة الشعب عبر الثواب والعقاب وآمن بارتباط الفرد بسعادة المجموع، فكلما اتسعت مساحة السعادة لتشمل عدداً أكبر من الأفراد فإن قيمتها تزداد وحاول التوفيق بين مصلحة الطبقة الحاكمة والطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة، واقترح تعميم حق الانتخاب كي يضمن تمثيل الأغلبية في البرلمان الذين يجب أن يكون مندوباً عن الشعب لا ممثلاً عنه، وأن الحكم المثالي هو الجمهورية لتي لها مجلس واحد أما جون ستيورات ميل فقد أكد على أن طبيعة المنفعة يجب أن تكون نوعية وليست كمية، لأن تقدير السعادة تقدير نسبي، كما أكد على ضرورة الحريات العامة للشعب، وأن لا تعطى الحكومات صفة تمثيل كل الشعب وإنما الأغلبية، لأنها من المحتمل أن تقضي على الحريات العامة التي ناضل من أجلها الشعب، ولا يجوز إطلاق يد السلطة للحد من حرية الآخرين، وتحدث عن هذه الحريات وهي حرية الضمير وتشمل العقيدة والتفكير وإبداء الشعور، وحرية إبداء الرأي في كل الموضوعات المختلفة، قم حرية الذوق وحرية العمل، وثم حرية التجمع بين الأفراد، وتكوين الاتحادات، أما نظام الحكم الذي أورداه فهو الذي ينمي قدرات الأفراد الثقافية، ومساعدة المحكومين، وتنظيم الدستور، وأن تتكون السلطة المنقذين وذوي الكفاءات، وإن يحصر حق التصويت على المتعلمين، وتكون وظيفة البرلمان مجمعاً للآراء والتطلعات، وتجد فيه الأقل فرصة لإبداء رأيها، (بحيث لا تطغى الدول على حرية الفرد والتوفيق بينهما 1).

وجاء هيغل بالفلسفة المثالية في السياسة مؤكداً على أن الأفكار السياسية المتناقضة تتبلور من خلال الحوار والجدل والتلاقح إلى طريقة ثالثة جديدة أكثر تقدماً منها، وهكذا كان تقدم الفكر الإنساني عبر التاريخ، وأن الدولة تعبر عن الروح الجماعية للأفراد، وهي الأمة التي تملك الإرادة الواعية، وتحقق الإبداع في القانون والأخلاق والفن، وأن هذه الروح القومية أوجدت الدولة القومية الحديثة في أوروبا، ولا بد لها من تحقيق الدولة القومية ف ألمانيا أما الحرية فهي ليست حرية الفرد المطلقة وإنما حريته في الإطار الاجتماعي والفكر السياسي مرتبط كل الارتباط بالظروف الاجتماعية، وبناء على ذلك فقد أعطى أهمية كبيرة للدولة التي تتولى كل المهام المدنية والدينية، وكما أن لها سلطة مطلقة في الداخل، فإن لها سيادة مطلقة في المجال الدولي، فالدولة توجهها المجتمع أخلاقياً وروحياً، وبناءً على ذلك فهي غاية وليست واسطة، وأن خير النظم هي الملكية (الدستورية 2)

ومن خلال العرض السابق اتضحت ملامح الفكر التربوي السياسي للعصور القديمة من خلال أنظمة الحكم المستندة على تقديس السلطة والولاء المطلق للحاكم، وسيطرة الكنيسة على الممارسات السياسية والاجتماعية، مما أدى بالتالي إلى فساد سياسي في أنظمة الحكم، ووجود الطبقة في المجتمع، وقد ساد هذا الحال جميع العصور حتى عصر النهضة فقاد ميكافيلي ثورة الفصل بين السياسة والدين والأخلاق مؤكداً على مبدأ سيطرة الحاكم ونفوذه على المجتمع في ظل مبدأ الغاية تبرر الوسيلة، من ثم جاء العصر الحديث التي بنقطة نوعية للفكر التربوي السياسي تمثلت في نقل في بعض الرؤى والأفكار التي تؤكد على حقوق أفراد المجتمع ومطالبه، وتخليصهم من استبداد الحاكم بالحكم وتصريف شؤون الدولة، وخضوع الجميع لسلطة القانون.

الفكر التربوي السياسي في الإسلام:

يمثل الفكر التربوي الإطار النظري، لما يحتاجه المجتمع في بناء نظامه وبرامجه التربوية ووضع أسسها وقواعدها وبشبر (الكيلاني) إلى أن النمو الحضاري والنمو الفكري يسيران جنباً إلى جنب، وما الفكر التربوي إلا نتاج حضارة عريضة، امتدت على مدار أربعة عشر قرناً من الزمان وقد استمد قوته وحيويته من الدين واستطاع الفكر التربوي الإسلامي، أن ينتج الإنسان ... [الصالح القادر على التكيف مع واقعه (1)]. [1] [2] [6] [7]

وتأتي دراسة الفكر التربوي السياسي الإسلامي، في كل مرحلة من مراحل التاريخ، لتمكن الدارس من الوقوف على أفضل الأساليب وأجداها، في إعادة صياغة عقلية الإنسان المسلم في ضوء التغيرات، بدلاً من الوقوف جامداً، حيال ما (يجري حوله من أحداث 2)

وقد حوى القرآن الكريم إطاراً عاماً للمعرفة والقيم وتصورات أساسية عن المجتمع وغير ذلك (3)، وكان للقرآن الأثر الكبير، في إعلاء قيم المسلمين وترقية فكرهم وأخلاقهم وضبط سلوكهم وتوجيههم نحو التأمل والتدبر سعياً إلى اكتشاف المجهول، ... [مما أثرى الحياة الفكرية. [1] [2] [0] [3]

وعلى الرغم من أن لكل مجتمع من المجتمعات، فكره التربوي الخاص به وأن ما يصلح لمجتمع لا يصلح لآخر، إلا أن المتفحص لمناهجنا التربوية في العالم العربي يجدها

في كثير من جوانبها - متأثرة بالفكر الغربي (4). [1] [2] [5] [6] ... وقد نتج عن ذلك معاناة الواقع التربوي العربي والإسلامي -

، من الازدواجية الخطيرة، الناتجة عن التبعية وفقدان الأصالة والذاتية ، التي ولّدتها العلمانية في جميع مظاهر الحياة واتخذت (لها أبعاداً خطيرة ، أدت إلى الثنائية والانشطار في الكيان الاجتماعي والفكري (1) وخروجاً من دائرة التخلف والضعف الحضاري والتراجع في مجال الفكر التربوي ، كان لا بد من إعادة النظر في تراثنا الثقافي ...] ، لنجد فيه ضالتنا ونستلهم منه عوامل نهضتنا من جديد.[1] [2] [3] [4]

ومن هنا جاءت التربية السياسية الإسلامية بنموذج متميز للفكر السياسي، اتضح ذلك من خلال ثلاث قضايا رئيسة تمثلت في: نظام الحكم، والخلافة، والعلاقة بين الحاكم والمحكوم أولاً: نظام الحكم

يمثل القرآن الكريم والسنة المطهرة المصدرين الأساسيين في الإسلام ، وقد حددا المبادئ العامة والأسس الثابتة التي يجب والمصلحة ، أن يقوم عليها الفكر السياسي، وقد قامت مجموعة المصادر الثانوية كالاتجاه، والقياس، ونهج الصحابة المرسل؛ باستنتاج حدود وتفسيرات للمبادئ والأسس العامة الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية، ومن هذه الملامح:[15] ... [16] [17] [18]

أن الحاكمية لله تعالى

.الشورى

.العدل

.المساواة